١٩٩٣/١/٣ كشفت زيف هذا الادعاء؛ اذ قام أحد المخبرين الفلسطينيين، بمعاونة شخص أو شخصين آخرين، بمهاجمة ضابط اتصال اسرائيلي تابع لجهاز «شين بيت» كان على صلة به وطعنه حتى الموت. وقع الحادث داخل شقة تقع في وسط القدس الغربية مخصّصة لعقد اللقاءات السرية. وحال تبلّغها بالامر، على يد أحد الجيران، حاولت السلطات الاسرائيلية اخفاء حقيقة انتماء القتيل (**المصدر نفسه**، ٤ و٥/١/١٩٩٣). في هذا الوقت، شنّ مئات الجنود وأفراد الشرطة وأجهزة الامن حملة تمشيط في الضفة والقطاع بحثاً عن المهاجمين، الذين أكدت مصادر محلية انهم نجحوا بالاستيلاء على مسدس الضابط ووثائق حسّاسة (**يديعوت احرونوت**، ١٩٩٣/١/٤). واعتقل الجيش ١٧ من اقارب المخبر بهدف ارغامه على تسليم نفسه، ثمّ أعلن إلقاء القبض عليه وعلى شقيقه وهما طالبان في جامعة بيت لحم، بينما هرب شخص ثالث مطلوب بعد اختباء المجموعة في الخليل (**الحياة**، لندن، ١٤/١/١٩٩٣). وأكدت الشرطة انهم ينتمون الى حركة «حماس»، علماً انه لم يتضح تماماً هل نفّذوا الهجوم بايعاز منها أم بمبادرة ذاتية (**القدس العربي**، ١٤/١/١٩٩٣).

في ١٥ كانون الثاني (يناير) تجددت المواجهة؛ اذ قام شاب من غزة بمهاجمة المارة عند محطة الباصات المركزية في تل ـ أبيب، وأصاب أربعة منهم بطعون، بينهم لبناني من قرية تقع في الشريط الحدودي، قبل أن يلقى مصرعه على يدي حارس مدني متطوع في جهاز الشرطة. وقد عثر مع الشاب على مناشير موقّعة باسم «الجهاد الاسلامي» (**المصدر نفسه**، ١٦ ـ ١٧/١/١٩٩٣). وفي ٢٠ الشهر ذاته، عثر لاحقاً، على جثة امرأة في حي حولون في المدينة عينها وعلى مقربة منها بيان كتب باللغة العربية حمل تهديدات بمزيد من أعمال القتل اذا لم تتمّ إعادة المبعدين الفلسطينيين الى ديارهم (**المصدر نفسه**، ٢١/١/١٩٩٣). وفي المقابل، استشهد احد أعضاء «الجهاد الاسلامي» في غزة، في ٢٧ الشهر، على أيدي الجنود الاسرائيليين. وأكد شهود ان الشهيد كان داخل سيارة برفقة زميلين تمكّنا من الفرار، وان الجنود اعدموه رمياً بالرصاص بعد أسره وتكبيل يديه، ومن ثمّ جرّوه وراء سيارة عسكرية (**الحياة**، ٣٠/١/١٩٩٣).

عادت اسرائيل الى الهجوم في أواخر كانون الثاني (يناير)، فأعلنت في ٣١ منه ان أجهزتها قد اعتقلت، قبل اسبوع، ثلاثة أميركيين من أصل فلسطيني اتهمتهم بنقل المال والتعليمات من قياديين لـ «حماس» قاطنين في الولايات المتحدة الاميركية الى خلاياها في القدس والضفة الفلسطينية (**المصدر نفسه**، ١/٢/١٩٩٣). وقامت قوات الاحتلال بحملة اعتقالات شملت أربعين شخصاً ادّعت انهم تابعون للتنظيم ذاته. وكان سبق للجيش ان أعلن عن اعتقال ٢٢ شخصاً في الخليل، في ٦ الشهر، من مجموعة «عزالدين القسّام»، الجناح العسكري لحركة «حماس»، اعترف اثنان منهم بقتل جندي في تشرين الاول (اكتوبر) الفائت (**المصدر نفسه**، ٧/١/١٩٩٣). وقد انتهت هذه الفترة بعملية مزدوجة نفّذتها مجموعة من «حماس» في ١٢ شباط (فبراير)، أطلقت النار من داخل سيارة متحرّكة في غزة فجرحت جندياً كان يقود سيارة خاصة وآخر، بعد فترة قصيرة، كان يستقل سيارة «جيب» (**القدس العربي**، ١٣/٢/١٩٩٣). فيما اعتقلت سلطات الاحتلال ١٤ من أعضاء «حماس» في خان يونس.

اتجاهان متعارضان

لعلّ بلوغ المواجهة بين «حماس» والاحتلال الاسرائيلي هذا المستوى برهن على مدى اتساع نطاق العمليات المسلّحة الفلسطينية واشتداد تأثيرها. ولفت النظر في هذا الصدد اتساع دور القوى الفلسطينية الاخرى، حيث ظهر تعاظم العمل المسلّح لنشطاء حركة «فتح»، والذي قد يؤثر في موازين القوى الميدانية والسياسية في داخل الساحة الفلسطينية، خصوصاً بعد الضربة التي تلقتها «حماس»، وتمتّع أعضاء «فتح» بحرية متزايدة في تنفيذ الهجمات.

في المرحلة الاولى من هذا التطوّر شهد النصف الثاني من كانون الاول (ديسمبر) ثلاث عمليات مسلحة فلسطينية فقط سجّلتها المصادر الصحافية، علماً بأن أحداث الابعاد والمواجهات الجماهيرية في قطاع غزة ربما أخفت بعض نشاط المقاومة السرية. فقد تعرّضت دورية اسرائيلية